

ودائماً .. عمار يا مصر

عام جديد للعمران

بهذا العدد تدخل العمران عامها السابع حيث كان العدد الأول يوم 19 يوليو 1994 عندما فتح لنا هذه النافذة الأستاذ إبراهيم نافع رئيس تحرير الأهرام.. كل عام وعمران مصر فى تقدم.. وقرأ العمران يتزايدون ..ودائماً عمار يا مصر شركات تنمية المدن الجديدة فى أواخر السبعينيات من القرن الماضي كان ضمن الخدمات المتعاقد عليها بين وزارة التعمير والمجموعة الاستشارية (الأمريكية المصرية) لتخطيط مدينة السادات دراسة الآلية التى تدار بها مدينة السادات والمدن الجديدة, وأمكن للمجموعة بعد دراسة الواقع الحكومى المصرى والقوانين السارية-أن تتقدم بمذكرة الى الرئيس الراحل أنور السادات تقترح فيها ضرورة تواجـد آليـة مستقلة لإدارة وتنمية المدن الجديدة, وقد وافق سيادته على هذا الاقتراح الذى أحاله إلى المسئولين والذى تطور ليصدر فى نفس التوجه قانون المجتمعات العمرانية الجديدة بتشكيلاتها وكياناتها وأن تكون تابعة لرئاسة مجلس الوزراء حتى يكون هناك التنسيق الكامل فى عملية التنمية العمرانية من تخطيط وتنفيذ وخدمات .

- وتشكلت أجهزة تنمية كل مدينة جديدة بدئى فى تخطيطها لتتولى تنفيذ مخططاتها وتتابع تنميتها. وكلها أجهزة حكومية.
- وبالرغم من أن توجه الدولة بعد نجاح برنامج الإصلاح الاقتصادى هو تحول الدولة من الفعل المباشر الى تمكين القطاع الخاص من الأداء بوضع الآليات والأطر التشريعية التى تمكنه من ذلك.
- بالرغم من تضاعف عدد المدن الجديدة التى بدئى فى تنفيذ مخططاتها وتوقع المزيد من هذه المدن طبقاً لخطة التنمية العمرانية وما تشكله أجهزة تنمية هذه المدن من أعباء على الجهاز الحكومى خاصة مع تنامي أعداد العاملين بها مع تزايد حركة التنمية فى هذه المدن وتنوعها وما يمكن أن تتصور مع زيادة عدد المدن.. وبالرغم من أن قانون المجتمعات العمرانية الجديدة ينص على أنه فى مرحلة من المراحل تنتقل مسئولية ادارة المدن إلى الإدارة المحلية فإنه على حد علمي فما زالت أجهزة المدن هى القائمة والتي تتحمل عبء كل شيء فى هذه المدن ما عدا ما تقوم بع بعض الوزارات من خدمات (الشرطة والصحة والتعليم).
- نعم اكتسبت أجهزة المدن خبرات كبيرة فى تنفيذ مخططات التنمية ولكن المدن التى ستستجد تحتاج هذه الخبرات.
- لذلك سعدت عندما قرأت أن مجلس الوزراء سيدرس قريباً إمكانية تحويل هيئة المجتمعات العمرانية الى شركة قابضة يتبعها مجموعة من الشركات تقوم باستكمال تنمية المدن الجديدة وقد قرأت أنه بدئى فى تقييم أصول الهيئة تمهيداً لذلك ... وفى تصوري أنه قد يكون من المناسب فى المرحلة الأولى الخصخصة الجزئية لكل شركة تتحول تدريجياً الى خصخصة شاملة وفى تصوري أيضاً أن القطاع الصناعى فى كل مدينة لا بد أن يكون له الاولوية فى المساهمة فى هذه الشركات فهم أكثر إيماناً بضرورة تنامى هذه المدن وتواجد البنية السكانية والخدمات بها..

○ وتوجه جديد محمود تأخر كثيراً.. لكن من المؤكد أنه سيدفع تنمية هذه المدن والمدن القادمة خطوات.. ودائماً عمار يا مصر